2025	Vol. 16 .NO.(69)	الصفحة(613-636)	الاصدار (16) ،العدد (69)

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية

Journal of historical & cultural studies

Print - ISSN: 20231116 & Online - ISSN: 88192663

Journal Homepage:

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/396

النظام القضائي في نيجيريا 1933-1934

اسم الباحث/ ة (1): م.م. خمائل حسين جاسم

الدرجة العلمية: ماجستير

التخصص العلمي: تاريخ

مكان العمل: مديرية تربية صلاح الدين/ وزارة التربية

ملخص البحث عربي:

تقع نيجيريا في غرب القارة الافريقية، وهي ذات موقع متميز، مما جعل دراسة نيجيريا ونظام العدالة والسجون فيها أمر هام، وكانت نيجيريا في الأعوام 1933-1934 تحت السيطرة الاستعمارية البريطانية، ويتناول البحث الخلفية التاريخية لاستعمار بريطانيا لنيجيريا وفرض السيطرة عليها، فقد بدأت بريطانيا بضم لاجوس في عام 1861، ومن ثم دخلها التجار البريطانيين، حتى فرضت بريطانيا كامل سيطرتها على نيجيريا في عام 1924، كما أن البحث يتناول النظام القضائي ويشمل: العدالة والسجون في منذ عام 1933 حتى عام 1934 وفي فرعه الاول تناول البحث المحكمة العليا، كما تناول المحاكم الاقليمية والمحاكم المحلية، فضلاً عن تناول المحاكم الأخرى التي كانت موجودة في نيجيريا خلال الفترة الممتدة من عام 1933 حتى عام 1934، ومن ناحية أخرى تناول البحث نظام الغرامات المالية ونظام الحبس والسجون في نيجيريا خلال العامين 1933 – 1934، وفي النهاية تم الحديث عن نظام الشرطة في البلاد متناولاً بعض المهام التي قامت بها الشرطة في نيجيريا.

الكلمات المفتاحية: الاستعمار البريطاني، نيجيريا، العدالة، السجون، القضاء، المحاكم، الشرطة.

Corresponding author: Khmaylkhmayl588@gmail.com

2025 | Vol. 16 .NO.(69) | الصفحة(613-636) | الاصدار (16) ،العدد (69)

The judicial system in Nigeria 1933–1934

Nigeria is located in the west of the African continent, and it has a distinguished location, which made studying Nigeria and its justice and prison system important, and Nigeria was under British colonial control in the years 1933–1934, The research deals with the historical background of Britain's colonization of Nigeria and imposing control over it, as Britain began by annexing Lagos in 1861, and then British merchants entered it, until Britain imposed its full control over Nigeria in 1924, **The research** also deals with the judicial system, including justice and prisons from 1933 to 1934. In its first section, the research dealt with the Supreme Court., and in its first section, the research dealt with the Supreme Court, as well as regional courts and local courts, In addition to dealing with other courts that existed in Nigeria during the period from 1933 to 1934, On the other hand, the research dealt with the system of financial fines and the system of imprisonment and prisons in Nigeria during the period from 1933 to 1934, **Finally,** the research discussed the police system in Nigeria, addressing some of the tasks carried out by the police in Nigeria.

Keywords: British colonialism, Nigeria, justice, prisons, judiciary, courts, police.

Received: الاستلام
Accepted: القبول
Available Online: December / 2025 النشر المباشر- كانون الاول

Corresponding author: Khmaylkhmayl588@gmail.com

المقدمة:

تتميز نيجيريا بموقع متميز للغاية في غرب افريقيا، مما منحها تاريخاً متميزاً أيضاً ومليئاً بالأحداث التاريخية الهامة، مما جعل دراستها ونظام العدالة والسجون فيها أمر هام، لتكون موضوعاً لبحث علمي أكاديمي عنوانه: " النظام القضائي في نيجيريا ١٩٣٣-١٩٣٤ ".

هدف البحث لدراسة العادلة والسجون في نيجيريا تحت السيطرة خلال عامي 1933-1934، موضحاً نظام العدالة فيها، من محاكم عدة اختلفت باختلاف مكان وجودها بين مقاطعات الشمال أو مقاطعات الجنوب، والتي كان منها المحكمة العليا، والمحاكم الاقليمية والمحاكم المحلية، ومن ثم تناول البحث مسألة السجون وانواعها.

يسعى البحث للإجابة على التساؤلات المتعلقة بالنظام القضائي في نيجيريا، وذلك من خلال تفصيل نظام العدالة وسجونه، وتعداد المسجونين خلال فترة الدراسة.

تكمن أهمية البحث واهدافه في التعرف على النظام القضائي مشتملاً على العدالة والسجون في نيجيريا في فترة قلة الكتابات التاريخية فيها وندرت، وتوضيح نظام الشرطة في تلك الفترة، وذكر تعداد القضايا التي عرضت على المحاكم آنذاك، وأنواع المحاكم في نيجيريا في تلك الفترة.

افتقرت معظم الدراسات للبحث في النظام القضائي في نيجيريا في الفترة 1933-1934، ونظام العدالة والشرطة تحت السيطرة الاستعمارية البريطانية، والسبب يعود الى عدم وجود مصادر عربية ومعربة عن تاريخ هذا الموضوع، وإن وجدت بعض الاشارات في بعض الكتب في المكتبات العربية للموضوع، ولكنها بسيطة للغاية، إذا ما قورنت بما في الوثائق البريطانية الاولية عن الموضوع.

Corresponding author: Khmaylkhmayl588@gmail.com

استخدم الباحث المنهج التاريخي التحليلي لعرض الحوادث التاريخية المعتمد على تحليل الوقائع التاريخية من المنظور التاريخي، واشتمل البحث على مقدمة وثلاث محاور رئيسة، وخاتمة، وتم التطرق فيها إلى أبرز ما ورد من استنتاجات في ثنايا البحث، وكانت محاور البحث: المبحث الأول: الموقع، المبحث الثاني: الخلفية التاريخية والاستعمار البريطاني، المبحث الثالث: العدالة والسجون في نيجيريا 1933-1934.

المبحث الأول: الموقع

تقع نيجيريا [1] في غرب افريقيا[2] على الساحل الجنوبي الغربي، وهي تقع بين خطي عرض 14،4 درجة شمالاً من خط الاستواء، كما تقع بين خطي طول 15،3 درجة شرقاً[3]، ويمتد ساحلها على خليج غينيا نحو 800 كلم، وتقع بكاملها في المناطق المدارية في قلب منطقة افريقيا الغربية، وتحدها من الشرق الكاميرون، ومن الشمال الشرقي تشاد ومن الشمال النيجر، ومن الغرب بنين، ومن الجنوب خليج غينيا[4]، وهي تمتد نحو 1050 كم من الشمال إلى الجنوب، و 1130 كلم من الشرق إلى الغرب، وتبلغ مساحة نيجيريا نحو 932.768 كم، ومنها نحو 13.000 الف كم منها مسطحات مائية.[5]

المبحث الثاني: الخلفية التاريخية والاستعمار البريطاني

تحتل القارة الافريقية موقعاً متميزاً بين قارات العالم المختلفة، وبالتالي كانت نيجيريا احدى أهم دول القارة الإفريقية[6]، لذا فقد بدأ المستوطنين البريطانيين في القدوم بشكل كبير نحو افريقيا بوجه عام، منذ بداية عام 1820 ومن ثم بدأ التدخل الحكومي البريطاني من اجل حمايتهم، ورعاية مصالحهم [7]، ضم البريطانيون في عام 1861 لاجوس[8] إلى ممتلكاتهم في افريقيا الغربية، واتسع نشاط المنصرين[9] والتجار البريطانيين بها، ثم في عام 1900 أعلنت بريطانيا قيام محمية نيجيريا الشمالية، ومن ثم أرسلت الحملات العسكرية ضد امراء الفولانيين[10]، وقد قامت بريطانيا في عام

Corresponding author: Khmaylkhmayl588@gmail.com

1903 باحتلال كانو [11] سكوتو، ثم وقعت بورنو في عام 1906 في حوزة البريطانيين، ثم قامت بدمج المحمية[12] الجنوبية بمستعمرة لاجوس، ومن ثم امتدت نيجيريا بهذا الامتداد الجغرافي، وفي عام 1914 جاء الحاكم البريطاني فريدريك لوغارد (Frederick Lugard) وحكم البلاد حكماً ثنائياً بين نيجيريا الجنوبية ونيجيريا الشمالية، وجعل منها مستعمرة ومحمية نيجيرية، وكانت البلاد حينها مقسمة إلى شمالية وجنوبية، ولما نشبت الحرب العالمية الاولى عام 1914، وجرفت نيجيريا في تيارها، بسبب موقعها الجغرافي المجاور للكاميرون، والتي كان جزء منها تحت سيطرة الالمان، كان من نتائجها ضم الاقسام الغربية للكاميرون تحت وصاية عصبة الأمم في عام 1922، ثم تولت ادارتها بريطانيا في عام 1924 كجزء من نيجيريا، وبدأت بريطانيا في فرضت سيطرتها على البلاد، وتقسيمها اداريا، ومن ثم فرض الضرائب عليها.[13]

المبحث الثالث: العدالة والسجون في نيجيريا 1933-1934

- **العدالة في نيجيريا في عام 1933-1934**

من اجل اقامة العدالة قامت الادارة البريطانية بإنشاء اربع انواع من المحاكم في نيجيريا: الأولي: المحكمة العليا، الثانية: المحاكم الإقليمية، الثالثة: المحاكم المحلية، الرابعة: المحاكم الاخري.[14]

المحكمة العليا، في آواخر عام 1933 قامت الإدارة البريطانية الاستعمارية بسن العديد من المراسيم الجديدة، من اجل اصلاح التنظيم القضائي في البلاد، ولم تدخل هذه المراسيم في حيز التنفيذ حتى نهاية العام، وأما فيما يخص الاختصاصات التي تمارسها المحكمة العليا والاجراءات المتبعة فيها، ينظمه مرسوم المحكمة العليا، ويقتصر اختصاصها الاقليمي على المستعمرة واجزاء معينة من المحمية، والتي يجوز للحاكم أن يعلن امتدادها إليها، فضلاً عن اختصاصاتها، يتمتع رئيس القضاة (رئيس المحكمة العليا) فيها، بسلطة نقل بعض القضايا من المحكمة الاقليمية إلى المحكمة العليا،

Corresponding author: Khmaylkhmayl588@gmail.com

ويتكون طاقم المحكمة من رئيس القضاة ومعه مجموعة من القضاة تحت قيادته، فضلاً عن ذلك، يعين الحاكم المفوضين الذين يمارسون اختصاصات محدودة عادةً فيما يتعلق بالبلديات[15]، ويوضح الجدول التالي عدد القضايا التي رفعت امام المحكمة العليا خلال الاثني عشر شهراً، من 1 تشرين الثاني 1932 إلى 31 تشرين الاول 1933:

الوصف	المحافظات الشمالية	المحافظات الجنوبية	المستعمرة	المجموع
الجرائم ضد الاشخاص	92	316	561	969
جرائم العملة–وقضايا التزوير	551	731	1038	2320
جرائم ملكية	11	8	31	50
جرائم النظام العام والقانون و الاخلاق	381	1102	1613	3096
جرائم متنوعة	1070	2215	3286	6571
الاجمالي	2105	4372	6529	13006

(16)

ويتضح من الجدول أن معدل الجرائم في المحافظات الجنوبية أكبر من المحافظات الشمالية، وربما كان يعود هذا الامر إلى السياسات الخاطئة التي كان يتبعها الاستعمار البريطاني تجاه المحافظات الشمالية والجنوبية، إذ اولت الإدارة البريطانية للمحافظات الشمالية اهتمام أكبر، فقلت بها معدلات الجريمة.

Corresponding author: Khmaylkhmayl588@gmail.com

ويوضح الجدول التالي عدد القضايا المرفوعة أمام المحكمة العليا خلال الفترة من 31 تشرين الثاني 1933 حتى 31 تشرين الاول 1934 بشكل عام:

الوصف	المحافظات الشمالية	المحافظات الجنوبية	المستعمرة	المجموع
الجرائم ضد الاشخاص	36	246	548	830
جرائم العملة–وقضايا التزوير	–	7	11	18
جرائم ملكية	186	467	958	1611
جرائم النظام العام والقانون و الاخلاق	308	870	4310	5488
جرائم متنوعة	414	578	451	1443
الاجمالي	944	2168	6278	9,390

(17)

كما ذكر سابقاً ارتفاع معدلات الجريمة في المحافظات الجنوبية عن المحافظات الجنوبية، ولكن يتضح انخفاض معدل جرائم الاخلاق في المحافظات الجنوبية من 1102 في عام 1933 إلى 870 في عام 1934.

توقف عمل المحاكم الإقليمية وانتهى وجودها في 31 اذار 1934، وحلت محلها المحاكم التي تم تشكيلها بموجب مرسوم محاكم الحماية رقم 45 لعام 1933، واعتبارًا من 1 نيسان 1934، ووفقًا لهذا المرسوم، أصبح يتم إدارة العدالة في المحمية من قبل المحكمة العليا للمحمية، ومحاكم الصلح والمحاكم الأصلية المنشأة وفقًا للمرسوم رقم 44 لعام 1933، وأصبحت دعاوى الوصايا وأمور

Corresponding author: Khmaylkhmayl588@gmail.com

الطلاق والقضايا الناشئة بموجب مراسيم معينة تُحفظ للمحكمة العليا، ولقد تم تقليص الصلاحيات التي يتمتع بها الموظفون الإداريون إلى حد كبير، باستثناء المناطق التي يصعب الوصول إليها.[18]

ويتضح هنا ان الإدارة البريطانية قامت بإيقاف المحاكم الإقليمية في اذار 1934، وحلت محلها المحاكم التي تم تشكيلها بموجب مرسوم محاكم الحماية رقم 45 لعام 1933، وهنا يتضح مدى سيطرة الإدارة البريطانية على نظام العدالة والقضاء في نيجيريا التي كانت تقع تحت سيطرة الاستعمار البريطاني.

وفي الوقت نفسه، قامت الإدارة البريطانية الاستعمارية في نيجيريا بربط نظام المحاكم الأصلية بالمحاكم في المحميات الأخرى، وذلك من خلال منح حق الاستئناف، وبموجب هذا الحق، باستثناء بعض الحالات التي تندرج ضمن اختصاص المحاكم الأصلية فقط، أصبحت توجد طرق للاستئناف من أدنى محكمة أصلية إلى الحاكم أو محكمة الاستئناف في غرب أفريقيا [19]، ويوضح الجدول التالي عدد القضايا المرفوعة أمام المحكمة العليا للمحمية، خلال الفترة من أول نيسان إلى 31 تشرين الاول 1934:

الوصف	المحافظات الشمالية	المحافظات الجنوبية	المجموع
الجرائم ضد الاشخاص	112	746	858
جرائم العملة–وقضايا التزوير	429	1038	1467
جرائم ملكية	13	46	56
جرائم النظام العام والقانون و الاخلاق	100	453	553

Corresponding author: Khmaylkhmayl588@gmail.com

جرائم متنوعة	751	4003	4754
الاجمالي	1405	6286	7691

(20)

وهنا يتضح أن معدل الجرائم في المحافظات الشمالية أقل من معدل الجريمة في المحافظات الجنوبية بفارق كبير للغاية يصل الي 4881 جريمة أمام المحكمة العليا للمحمية في عام 1934، وهذا المعدل مرتفع للغاية، وربما كان يعود إلى قوة الامن وقوة تطبيق القوانين من قبل الإدارة البريطانية الاستعمارية.

المحكمة الاقليمية، تم تشكيل المحكمة الإقليمية في نيجيريا في ظل الاستعمار البريطاني، بموجب مرسوم المحاكم الإقليمية، ومن ثم تم إنشاء محكمة منفصلة في كل مقاطعة على حدى، تتكون المحكمة من مقيم المقاطعة، الذي يتمتع بالاختصاص الكامل، وتحت سلطته بعض الموظفين الإداريين، وكانت تخضع الأحكام التي تتجاوز السجن بستة أشهر، والتي كانت تصدرها المحاكم الإقليمية، للتأكيد من قبل رئيس القضاة في المقاطعات الجنوبية وفي المقاطعات الشمالية من قبل المفوض الرئيسي (باستثناء أحكام الإعدام التي يؤكدها رئيس القضاة، قبل أن ينظر فيها الحاكم)، ولا يُسمح للممارسين القانونيين بالمثول أمام المحاكم الإقليمية[21]، ويوضح الجدول التالي عدد القضايا التي رفعت أمام المحاكم الإقليمية خلال الفترة من 1 تشرين الاول 1932 إلى 31 تشرين الثاني 1933:

الوصف	المحافظات الشمالية	المحافظات الجنوبية	المجموع
الجرائم ضد الاشخاص	173	992	1165
جرائم العملة–وقضايا التزوير	532	1144	1676

Corresponding author: Khmaylkhmayl588@gmail.com

جرائم ملكية	7	25	32
جرائم النظام العام والقانون و الاخلاق	238	2854	3092
جرائم متنوعة	1441	3759	5200
الاجمالي	2391	8774	11165

(22)

ويوضح الجدول التالي عدد القضايا المرفوعة أمام المحاكم للمحمية، خلال الفترة 1 كانون الثاني 1934 إلى 31 اذار 1934:

الوصف	المحافظات الشمالية	المحافظات الجنوبية
الجرائم ضد الاشخاص	61	375
جرائم العملة–وقضايا التزوير	28	226
جرائم ملكية	–	12
جرائم النظام العام والقانون و الاخلاق	57	441
جرائم متنوعة	5	1154
الاجمالي	151	2208

(23)

Corresponding author: Khmaylkhmayl588@gmail.com

واجهت تلك المحاكم معارضة متزايدة ضد المحاكم الاقليمية في نيجريا خلال عامي 1933-1934 بشكل مطرد، وربما يعود هذا الامر، لاختلاف الاحكام التي قد يحصل عليها الاشخاص في نفس التهمة في مقاطعة أخرى، مما اثر ذلك حنق الأهالي.[24]

المحكمة المحلية، خضعت هذه المحاكم لسلطة المحاكم المحلية، وتختلف صلاحياتها، وفقاً لتطور المكان الذي توجد فيه والقدرة الفكرية لأعضائها، وبالتالي كان هناك أربع درجات من هذه المحاكم، تتراوح صلاحياتها من السجن لمدة ثلاثة أشهر إلى الصلاحيات الكاملة بما في ذلك عقوبة الإعدام، والتي تخضع لتأكيد الحاكم [25]، تنقسم المحاكم المحلية لقسمين: الاول: مختص بالمناطق العرقية غير الاسلامية في الجنوب، ومحكمة أخرى للمحاكم الشرعية في الشمال، وكانت المحاكم الشرعية ذات مستويات أكثر تسلسلاً في الناحية الهرمية، وتتميز بوجود مجلس قانوني يساعدها[26]، ويوضح الجدول التالي عدد القضايا المدنية والجنائية التي نظرتها المحاكم المحلية لعام 1933، للمقاطعات الشمالية:

المحافظة	السكان	عدد المحاكم الاصلية	عدد القضايا الجنائية	عدد القضايا المدنية بما ذلك المخلة بالاخلاق
ادماوا	670,709	45	4,317	7,778
باوشي	1,029,213	51	1,669	16,834
بينو	976,322	77	4,522	10,429
بورنو	1,102,124	40	2,216	5,880
إيلورين	475,124	39	1,263	3,442

Corresponding author: Khmaylkhmayl588@gmail.com

كابا	450,509	39	2,192	3,888
كانو	2,432,451	41	7,929	38,892
النيجر	453,744	46	2,927	4,510
بلاتو	563,035	58	2,249	7,019
سكوتو	1,856,784	58	6,372	16,499
زاريا	1,306,923	45	3,173	18,415
الإجمالي- المقاطعات الشمالية	11,316,938	539	38,829	133,586

(27)

ويوضح الجدول التالي عدد القضايا المدنية والجنائية التي نظرتها المحاكم المحلية لعام 1933، للمقاطعات الجنوبية:

المحافظة	السكان	عدد المحاكم الاصلية	عدد القضايا الجنائية	عدد القضايا المدنية بما في ذلك المخلة بالاخلاق
أبيوكوتا	434,526	33	2,943	7,028
بنين	493,215	92	7.703	10,912
كالابار	899,503	95	9,132	26,807
كاميرون	384,796	62	2,336	5,138

Corresponding author: Khmaylkhmayl588@gmail.com

إيجيبو	305,898	22	2,369	2,128
أوجوجا	726,233	148	6,472	5,058
أوندو	462,560	35	3,646	5,708
أونيتشا	1,107,745	91	7,684	4.681
أويري	1 617.281،	101	24,057	17,941
أويو[28] (	1.342,259	72	2,783	11,488
واري	444,533	273	5,400	7,924
الإجمالي–المقاطعات الجنوبية	8,218,549	1,024	74,525	104,813

(29)

- **المحاكم الأخرى: ويضم هذا النوع صنفين من المحاكم وهي:**

1- المحاكم الاصلية:

نص قانون المحاكم على تشكيل المحاكم الأصلية، ويجوز للمقيم بموجب امر، وبشرط موافقة الحاكم، على إنشاء محاكم أصلية في أماكن مناسبة داخل إقليمه، ويتم تحديد اختصاصها بموجب أمر إنشائها، ويكون القانون الذي تديره وتتبعه المحاكم الأصلية، هو القانون والعرف المحليان الأصليان، ولكنهم في نفس الوقت مخولون بإدارة الأنظمة والقوانين الأخرى، على أن تخضع جميع المحاكم الأصلية لسيطرة المحاكم الإقليمية، والتي يكون لديها سلطة تعديل أي حكم، أو بإعادة النظر أو النقل في الامر والحكم إلى المحاكم الإقليمية. [30]

Corresponding author: Khmaylkhmayl588@gmail.com

2- محاكم الحماية ومحاكم الصلح:

تم انهاء المحاكم الاقليمية من الوجود فيما بعد عام1933، إذ تم استبدالها بالمحاكم التي تم تشكيها بموجب مرسوم محاكم الحماية رقم 45 لعام 1933، وأصبح يتم إدارة العدالة من قبل المحكمة العليا للمحمية ومحاكم الصلح والمحاكم الاصلية التي تم انشاؤها وفقاً لمرسوم رقم 44 لسنة 1933، واصبح يتم الاحتفاظ بقضايا الوصايا والأدميرالية (الأمور الخاصة بشئون البحرية) والطلاق والقضايا الناشئة بموجب بعض المراسيم للمحكمة العليا [31]، وكانتا المحكمتين العليا ومحاكم الصلح مفتوحتين للممارسين القانونيين، الذين مُنعوا من المثول أمام المحاكم الإقليمية، وفي الوقت نفسه، تم ربط نظام المحاكم الأصلية بالمحاكم الأخرى الموجودة في المحمية، وذلك من خلال منح حق الاستئناف، باستثناء بعض الحالات التي تقع ضمن اختصاص المحاكم الأصلية فقط، وتوجد طرق للاستئناف من أدنى محكمة أصلية إلى الحاكم أو محكمة الاستئناف في غرب أفريقيا.[32]

ثانياً الغرامات والسجون في نيجيريا في عام 1933-1934

سمح القانون لمن عليهم غرامات، بحكم محكمة أن يسدد تلك الغرامات بوقت كاف قبل الحبس، ويوضح الجدول التالي نسبة السجن إلى الغرامات لهذا العام 1933:

-	احكام الغرامات	احكام السجن	أحكام بالغرامة أو السجن في حالة التخلف عن السداد	مجموع الملاحقات القضائية
احكام المحكمة العليا في الإقليم الشمالي	506	198	78	782
احكام المحكمة العليا في الإقليم الجنوبي	1221	600	80	1930

Corresponding author: Khmaylkhmayl588@gmail.com

احكام المحكمة العليا في المستعمرة	4372	1001	235	5608
المجموع	6099	1799	393	8320
احكام محاكم الحماية في المقاطعات الجنوبية	641	477	21	1342
احكام محاكم الحماية في المقاطعات الشمالية	3201	3187	197	7749
المجموع	3842	3664	218	9091
احكام المحاكم الاصلية في المقاطعات الجنوبية	19789	12064	-	45541
احكام المحاكم الاصلية في المقاطعات الشمالية	34983	22809	-	122659
المجموع	54772	34873	-	168200

(33)

وأما فيما يخص السجون وأنواعها، فقد كان في نيجيريا نوعان من السجون وهي كالتالي:

أ- سجون الادارة الاهلية:

وجد في ظل الإدارة البريطانية الاستعمارية سجن واحد فيما يخص سجون الادارة الاهلية في كل مركز من مراكز الإدارة المحلية في المقاطعات الشمالية، وكانت توجد تلك السجون في المقاطعات الجنوبية في: أبيوكوتا، وإيجيبو أودي، وأويو، وإبادان، وإيليشا، وأوشوجبو، وأوكيتيبوبا، وإيف، وتأوي هذه السجون السجناء المحكوم عليهم في المحاكم المحلية؛ وهي خاضعة لسيطرة الإدارة المحلية المعنية تحت إشراف موظفي الإدارة الحكومية [34]، وبلغ متوسط عدد المحتجزين في هذه السجون يومياً نحو 4358 شخصاً (4033 في المقاطعات الشمالية و325 في المقاطعات الجنوبية)، وكانت تلك السجون تخضع للتفتيش المستمر من جانب الضباط الطبيين والإداريين، كما كانت تلك السجون

Corresponding author: Khmaylkhmayl588@gmail.com

تلقى اهتمام كبير وأقصى درجات الاهتمام للظروف التي يعيش فيها السجناء، وفي المقاطعات الشمالية في عام 1933 بلغ معدل الوفيات لكل ألف سجين في المتوسط اليومي نحو 15.62%، وهو انخفاض مقبول مقارنة بـــنسبة 57.11% في الأعوام السابقة، وفي المقاطعات الجنوبية كانت صحة السجناء وانضباط الموظفين تمتاز بكونها جيدة. [35]

ثار ثمانون شخصاً في سجن اينوجو في عام 1933 في نيجيريا، ضد ادارة السجن، وقد تم استدعاء قوة شرطية كبيرة من اجل قمعهم، ومنعهم من اثارة الشغب في السجن، وعلى الرغم من أن الشرطة محقة في هذا الامر، إلا أن اسلوب القمع المستخدم كان بشكل مفرط ضد المساجين.[36]

ب–السجون الحكومية:

نظمت الإدارة البريطانية في نيجيريا هذه السجون على شكل إدارتين، كانت أحدهما في المقاطعات الشمالية والآخرى في المقاطعات الجنوبية والمستعمرات، وكانت تخضع إدارة السجون في المقاطعات الشمالية لسيطرة مساعد المفتش العام للشرطة، والذي كان يعمل في منصب مدير تلك السجون، وكان يوجد ثلاثة سجون رئيسية في المقاطعات الشمالية، وهما: سجن كادونا وسجن لوكوجا وسجن جوس، وكانوا يتسعون للعدد التالي من المساجين على التوالي (320) و (222) و (102) سجين، وكانت تلك السجون تحتوي على سجناء حُكم عليهم في المحكمة العليا والإقليمية قبل الأول من نيسان 1934، وفي محاكم الحماية في اليوم الاول من نيسان 1934 وما بعده، وكان يتم نقل عدد معين من السجناء الذين يخضعون لأحكام في سجون الإدارة المحلية بشكل اسبوعي، وكانت المباني تحتوي على أماكن إقامة منفصلة للسجينات، وعيادات طبية، وعدد من الزنازين المنفصلة، كما كان يضم سجن حكومة لوكوجا ملجأً حكوميًا للأمراض العقلية، ومن الجدير بالذكر حدثت ست حالات وفاة (اثنان منها كانتا في انتظار المحاكمة) خلال الأشهر الحادية عشر المنتهية في 30 تشرين الثاني 1934.[37]

Corresponding author: Khmaylkhmayl588@gmail.com

ثالثاً الشرطة في نيجيريا

وعند الحديث عن المحاكم والسجون في نيجيريا لابد من الكلام عن الشرطة التي كانت تنقسم مهامها إلى ثلاث مناطق: أولاً: المستعمرة كان يرأسها مفوض شرطة، ثانياً: والمنطقة الشمالية كان يرأسها مساعد المفتش العام ومقرها في كادونا (Kaduna)، وثالثا : من ناحية أخرى فالمنطقة الجنوبية حتى نهاية اب 1933، كانت تتبع مساعد المفتش العام ومقرها في إينوجو (Énugwú)، ولكن نظرًا للضرورة الملحة للاقتصاد، والتطورات السياسية التي كانت تمر بها البلاد، تقرر إغلاق هذا المكتب، وأصبحت تتم إدارة الشرطة في المنطقة الجنوبية من مقر المفتش العام في لاجوس.[38]

وكان يتم تجنيد المجندين للشرطة في المستعمرة والمناطق الشمالية والجنوبية في لاجوس وكادونا وإينوجو على التوالي، وكان يتم تعزيز العلاقات الودية بين قوات شرطة الإدارة المحلية وشرطة الحكومة النيجيرية بشكل مستمر، وقد عقد في 1933 مؤتمر لكبار ضباط الصف في قوات شرطة الإدارة المحلية في المنطقة الشمالية برئاسة مفوض الشرطة في كادونا، إذ تمت مناقشة العديد من مسائل الشرطة، وتم مناقشة العديد من القضايا الأمنية الأخرى المعنية بأمور البلاد. [39]

في صباح يوم الجمعة 18 نيسان 1933 سار نحو ثمانين شرطيًا أفريقيًا من شرطة لاجوس، برفقة أربعين فردًا من فرقة إطفاء المدينة، إلى مجمع مقر الشرطة في لاجوس، للاحتجاج على سحب الحكومة لبدل غلاء المعيشة الإضافي، وهذا يعني أن الشرطة ذاتها كانت تثور ضد الحكومة في بعض الحالات التي تمس أوضاعهم المالية.[40]

سببت عملية التقطير والتصنيع غير المشروع للمشروبات الروحية قلقاً كبيراً في البلاد في العام 1933، فخلال الجزء الأعظم من عام 1933 وحتى شهر حزيران من هذا العام، قامت فرقة خاصة من قوات الشرطة، وتحت قيادة ضابط أوروبي بحملة ضد تلك الصناعة غير المشروعة في مقاطعتي واري وأويري، ولكن النقص في عدد الضباط الأوروبيين، استلزم انسحاب هذه الفرقة بعد

Corresponding author: Khmaylkhmayl588@gmail.com

فترة قليلة، ومع ذلك كان لهذه الحملة المكثفة تأثير كبير في قمع التقطير والتصنيع غير المشروع للمشروبات الروحية بشكل مؤقت في المناطق المذكورة، ولكن بمجرد توقف الحملة الأمنية من قبل قوات الشرطة، عادت التجارة غير المشروعة إلى الظهور بسرعة[41]، ويعود السبب في عودتها بشكل سريع إلى ارتفاع أسعار المشروبات الروحية التجارية، ورخص تكلفة تصنيع المشروبات الروحية غير المشروعة، مما كان يضمن تحقيق ربح كبير للمصنع والبائع في آن واحد، وكان مفوضو الشرطة في البلاد يستخدمون الوسائل المتاحة لديهم، لقمع هذا الاتجار غير المشروع.[42]

كما كلف هذا الجهاز خلال عامي 1933–1934 اجراء تحقيقات حول مسألة انتشار العملات المزيفة، ولكنها كانت في ازدياد ملحوظ، وكانت هناك عصابات متخصصة في الاتجار في العملات المزيفة في نيجيريا، ومن ناحية أخرى تم تكليف ضباط آخرين في نفس العام من اجل التحقيق في سرقة الاطفال التي كانت منتشرة خلال 1933 وعام 1934، وكذلك التحقيق في مسألة الاتجار بالعبيد، والتي كانت منتشرة في المقاطعات الجنوبية في جنوب نيجيريا. [43]

ومن ناحية أخرى ففي منطقة المستعمرة، تم فرض قيود صارمة على مسألة انتشار اللصوص المسلحين في منطقة أجيجي من خلال ادانة ثمانية عشر شخصاً في شهر ايلول من العام 1933 بتهمة القتل والسطو المسلح، وبعد التحقيق ثبت أن هؤلاء الاشخاص قاموا متنكرين بأقنعة من العشب، وقاموا بمداهمات على العديد من المزارع في منطقة اجيجي. [44]

كما أن قوات الشرطة في نيجيريا في عام 1934 وكبار ضباط الشرطة الكثير من اوقات فراغهم من اجل تقديم المشورة والمساعدة في تدريب قوات الادارة المحلية المختلفة في البلاد.[45]

Corresponding author: Khmaylkhmayl588@gmail.com

وفي عام 1934 قامت الشرطة بإلقاء القبض على بعض الاشخاص يتاجرون في 20 أونصة من القنب (العشب) الهندي (حشائش مسكرة)، والتي قاموا باستيرادها عبر السفن التجارية التي كانت ترسو في لاجوس، وتم ادانة تسعة اشخاص في مسألة تورطهم في استيرادها. (46)

الخاتمة

-أهمية موقع نيجيريا في غرب افريقيا، الأمر الذي حدا ببريطانيا ان تقوم باستعمار البلاد، ووضعها تحت السيطرة البريطانية الكاملة في عام 1924.

-بلغ اجمالي عدد القضايا المدنية بما في ذلك القضايا المخلة بالأخلاق في المقاطعات الشمالية لعام 1933 نحو 133586، مما يوضح مدى انتشارها في المجتمع النيجيري في تلك الفترة التاريخية الهامة، تحت سيطرة الاستعمار البريطاني.

-اتضح أن احكام الغرامات في المحاكم الاصلية في المقطعات الشمالية لعام 1933 أكبر بكثير منها في المقاطعات الجنوبية والتي بلغت نحو 34983.

-وجود نظامين من السجون نظام أهلي ونظام حكومي، وكان لكل منهما دوره، فلم ترغب بريطانيا في جعل كافة السجون بنظام السجون الحكومية فقط، حتى لا يهاجمها الوطنيون في نيجيريا.

-اتضح مدى دور نظام الشرطة في نيجيريا، والذي قام بالعديد من المهام، كان منها محاربة المشروبات الروحية المغشوشة، وغير المرخصة.

-دور الشرطة في نيجيريا بين عامي 1933 و 1934 الهام في محاربة محاولات السطو المسلح، واختطاف الأطفال.

sources

Corresponding author: Khmaylkhmayl588@gmail.com

)1 (Nigeria, the word Nigeria comes from the name of the Niger River, which crossed the country from the center to the west. The ancient Arabs called this river the Nile of Sudan. It was mentioned that the first to use this name were the Spaniards, in reference to the part of present-day Nigeria surrounding the river. As for the full name being given to all of Nigeria, it is said that the one who gave it this name was the wife of the High Commissioner for All of Nigeria, whose name was Frederick Lugard. For more details, see Muhammad Liwa al-Din Ahmad, Islam in Nigeria and the Role of Sheikh Osman bin Fodio in Establishing It, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 2013, pp. 17-18.

)2 (Mwesiga Laurent Baregu, Chris Landsberg, From Cape to Congo: Southern Africa's Evolving Security Challenges, Lynne Rienner Publishers, 2003, PP. 75-78.

)3 (Gilad James, Introduction to Nigeria, Gilad James Mystery School, 2018, PP. 1-3.

)4(Heather Knowles, Welcome to Nigeria: Passport to Africa, Milliken Publishing Company, 2011, PP. 61-62.

)5 (Hashim Nema Fayyad, Nigeria: A Study of Socio-Economic Components, Arab Center for Research and Policy Studies, 2016, pp. 17-19, Barry Floyd, Eastern Nigeria: A Geographical Review, Springer, 1969, P. 249-250, Toyin Falola, Ann Genova, Historical Dictionary of Nigeria, Scarecrow Press, 2009, PP. 129-133.

)6 (Ahmed Hamed Ali, TThe geostrategic importance of African oil in the map of international competition, College of Education for Human Sciences, Vol. 28 No. 10, journal of tikrit university for humanities, Tikrit University, 2021, P. 189.

)7 (Usama Hemid Khalil, The Great Trek (The Great Migration) in South Africa in 1836, Causes and Consequences, College of Education for Human Sciences, Vol. 30, No.7, Part.2, journal of tikrit university for humanities, Tikrit University, 2023, P. 265.

)8 (Lagos, the Nigerian city of Lagos is located in the west of the country on the Atlantic coast and the Gulf of Guinea. It became the capital of the colony of Nigeria. Lagos is considered the most important commercial port in the country on the Atlantic coast. Amna Abu Hajar, Encyclopedia of Islamic Cities, Second Edition, Osama Publishing and Distribution House, Amman, 2009, p. 479.

)9 (Missionaries, in the linguistic concept of missionary means calling for the conversion to Christianity, and in terminology; calling for the Christian religion, and spreading the Christian faith, Taqrort Salima's: The missionary movement in French Western Sudan between the nineteenth and twentieth centuries, unpublished master's thesis, Faculty of Humanities and Social Sciences, Al Gelali Bounaama University, Khemis Miliana, 2017, pp. 6-10.

Corresponding author: Khmaylkhmayl588@gmail.com

)10 (The Fulani are the second largest group that inhabited northern Nigeria, and are spread across some other areas of West Africa. They are believed to be a mixed people who entered the Hausa lands. They were nomadic pastoralists in the thirteenth century AD, and most of them were nomads, until some of them settled in cities and mixed with the Hausa population. In the early nineteenth century, Fulani princes were appointed governors of a number of states, and the Fulani Empire emerged, extending from Gando in the west to Adamawa in the east. Hashim Niama Fayyad, Nigeria: A Study of Socio-Economic Components, Arab Center for Research and Policy Studies, 2016, pp. 90-98; John Fulton, Philip Emeka Anyanwu, Catherine Hayes, Jonathan Ling, Public Health in Sub-Saharan Africa: Social Epidemiological Perspectives, Taylor & Francis, 2024, PP. 197-200.

)11 (Kano, the city of Kano is located in northern Nigeria and south of the Sahara Desert. It is the center of Kano State and the capital of northern Nigeria. It is one of the most important historical and commercial cities. It is famous for its handicrafts and traditional industries. Amna Abu Hajar, the previous reference, p. 479.

)12 (The protectorate is the land to which the hand and influence of the British king extended, through a separate path on his part, or through agreements and treaties with local leaders and chiefs, and the inhabitants of the protectorate are foreigners in all regions of the empire and outside their country, Amina Saadoun Abbas Al-Bunashi, Internal Developments in Nigeria 1979-1999, unpublished PhD thesis, College of Education, Al-Qadisiyah University, Baghdad, 2017, p. 17; Abdul Hamid Muhammad Ahmad, Sudan's Relations with Liberation Movements in Africa, 1945-1975, Intellectual Works Authority, 2007, pp. 374-375.

)13(Mahmoud Shaker, Nigeria, Second Edition, Al-Risala Foundation for Printing and Publishing, 1971, pp. 67-75.

)14 (Colonial Reports Annual, No. 1668, Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of Nigeria, 1933, Justice and Police, Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1934, P. 73.

)15 (Colonial Reports Annual, No. 1668, Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of Nigeria, 1933, Justice and Police, Op, Cit., P. 73, Toyin Falola, The Foundations of Nigeria: Essays in Honor of Toyin Falola, Africa World Press, 2003, PP. 205-207.

)16(Colonial Reports Annual, No. 1668, Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of Nigeria, 1933, Justice and Police, Op, Cit., P. 73.

Corresponding author: Khmaylkhmayl588@gmail.com

)17(Colonial Reports Annual, No. 1710, Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of Nigeria, 1934, Justice and Police, Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1935, P, P. 77

)18 (Colonial Reports Annual, No. 1710, Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of Nigeria, 1934, Justice and Police, Op, Cit., P. 77, T. Olawale Elias, The Nigerian Legal System, Taylor & Francis, 2025, P. 141, Toyin Falola, Op, Cit., P. 206-207, Omoniyi Adewoye, The Judicial System in Southern Nigeria 1854-1954: Law and Justice in a Dependency, Longman, 1977, P. 250.

)19(Colonial Reports Annual, No. 1710, Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of Nigeria, 1934, Justice and Police, Op, Cit., P. 77, T. Olawale Elias, Op, Cit., P. 141, Toyin Falola, Op, Cit., P. 206-207.

)20(Colonial Reports Annual, No. 1710, Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of Nigeria, 1934, Justice and Police, Op, Cit., P. 78.

)21(Colonial Reports Annual, No. 1668, Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of Nigeria, 1933, Justice and Police, Op, Cit., P. 74, T. Olawale Elias, Op, Cit., P. 141.

)22(Colonial Reports Annual, No. 1668, Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of Nigeria, 1933, Justice and Police, Op, Cit., P. 74.

)23(Colonial Reports Annual, No. 1710, Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of Nigeria, 1934, Justice and Police, Op, Cit., P. 78.

)24 (Fidelis Ejike Onyekwelu Ume, The Courts and Administration of Law in Nigeria, Fourth Dimension Publishing Company, 1989, P. 65.

)25(Colonial Reports Annual, No. 1668, Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of Nigeria, 1933, Justice and Police, Op, Cit., P. 74.

)26 (Knut S. Vikør, Between God and the Sultan: A History of Islamic Law, C. Hurst & Co. Publishers, 2005, P. 248.

)27(Colonial Reports Annual, No. 1710, Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of Nigeria, 1934, Justice and Police, Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1935, P. 79.

)28 (Oyo, Oyo city is located in western Nigeria. It is famous for growing and trading cocoa and peanuts in addition to some crops such as cotton, rice, sugar cane, rice and potatoes in

Corresponding author: Khmaylkhmayl588@gmail.com

addition to extracting minerals such as tin. Livestock are also raised there to benefit from their products, wool and meat. It has some traditional industries and handicrafts. For more details, see, Amna Abu Hajar, the previous reference, p. 476, Lizzie Williams, Mark Shenley, Nigeria, Bradt Travel Guides, 2012, P. 172, Toyin Falola, Steven J. Salm, Nigerian Cities, Africa World Press, 2004, P. 49.

)29(Colonial Reports Annual, No. 1710, Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of Nigeria, 1934, Justice and Police, Op, Cit., P. 79.

)30(Colonial Reports Annual, No. 1668, Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of Nigeria, 1933, Justice and Police, Op, Cit., P. 74.

)31 (Colonial Reports Annual, No. 1710, Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of Nigeria, 1934, Justice and Police, Op, Cit., P. 77, Omoniyi Adewoye, The Judicial System in Southern Nigeria 1854-1954: Law and Justice in a Dependency, Op, Cit., P. 250-251.

)32 (Colonial Reports Annual, No. 1710, Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of Nigeria, 1934, Justice and Police, Op, Cit., P. 77, Charles Mwalimu, The Nigerian Legal System, Vol. 3, Peter Lang, 2005, P. 404.

)33(Colonial Reports Annual, No. 1710, Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of Nigeria, 1934, Payment of Fines, Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1935, P. 80.

)34 (Colonial Reports Annual, No. 1710, Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of Nigeria, 1934, Native Administration Prisons, Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1935, P. 83.

)35 (Colonial Reports Annual, No. 1710, Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of Nigeria, 1934, Payment of Fines, Op, Cit., P. 83.

)36 (Toyin Falola, Colonialism and Violence in Nigeria, Indiana University Press, 2009, P. 76.

)37 (Colonial Reports Annual, No. 1710, Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of Nigeria, 1934, Government Prisons, Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1935, P. 83.

)38 (Colonial Reports Annual, No. 1710, Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of Nigeria, 1934, Payment of Fines, Op, Cit., P. 80, Great Britain, Office of Commonwealth Relations, The Dominions Office and Colonial Office List for, Vol. 74, 1935, Waterlow & Sons, Limited, 1936, PP. 804-805.

Corresponding author: Khmaylkhmayl588@gmail.com

)39 (Colonial Reports Annual, No. 1710, Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of Nigeria, 1934, Payment of Fines, Op, Cit., P. 81, The Dominions Office and Colonial Office List for, Vol. 74, Op, Cit., PP. 805-806.

)40 (Martin Thomas, Violence and Colonial Order: Police, Workers and Protest in the European Colonial Empires, 1918-1940, Cambridge University Press, 2012, P. 293.

)41 (Colonial Reports Annual, No. 1710, Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of Nigeria, 1934, Payment of Fines, Op, Cit., P. 81.

)42 (Colonial Reports Annual, No. 1710, Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of Nigeria, 1934, Payment of Fines, Op, Cit., P. 82.

)43 (Colonial Reports Annual, No. 1710, Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of Nigeria, 1934, Payment of Fines, Op, Cit., P. 82.

)44 (Colonial Reports Annual, No. 1710, Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of Nigeria, 1934, Payment of Fines, Op, Cit., P. 82.

)45 (Great Britain, Colonial Office, Colonial Reports - Annual, Vol. 1706-1726, H.M. Stationery Office, 1935, P. 81.

)46 (Colonial Reports Annual, No. 1710, Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of Nigeria, 1934, Payment of Fines, Op, Cit., P. 82.

Corresponding author: Khmaylkhmayl588@gmail.com